



17 نيسان 17

بلاغ إعلامي اضراب الحرية والكرامة 2017

نحو نسف منظومة السياسات القمعية والعنصرية الإسرائيلية

الحركة الأسيرة الفلسطينية في سطور:

شكل نضال الأسرى خلال عشرات السنين مكوناً رئيسياً من مكونات العمل النضالي الوطني الفلسطيني في مواجهة جبروت القوة وغطرسة الاحتلال، حيث اعتقل 800 ألف أسير فلسطيني منذ احتلال عام 1967، بينما لا زال يقبع في سجون الاحتلال ما يقارب 7٥٠٠ أسير، بما فيهم 57 أسيرة بينها 13 فتاة قاصرة، و300 طفل، و500 معتقل إداري كان آخرهم الاسيرة إحسان دبابسة التي اعتقلت في شهر آذار الماضي، و13 نائباً في المجلس التشريعي كان آخرهم اعتقال النائبة سميرة حلايقة في شهر آذار من العام الجاري مع زميلها النائبين محمد الطل وابراهيم دحبور.

الإضراب عن الطعام تحدٍ لمنظومة الظلم والعنصرية:

الاضراب المفتوح عن الطعام هو أحد أشكال المواجهة والمقاومة السلمية التي انتهجها أسرانا البواسل رداً على منظومة الظلم والعنصرية، والدفاع عن قضيتهم العادلة، والنضال من أجل تحقيق مطالبهم الإنسانية المكفولة بالشرائع والقوانين الدولية. فمنذ العام 1967، خاضت الحركة الوطنية الفلسطينية 23 إضراباً جماعياً كان آخرها إضراب عام 2014 والذي استمر لـ63 يوماً، بالإضافة الى عشرات الإضرابات الفردية وكان آخرها اضراب الأسرى: فؤاد بشارت، ورائد مطير، ومحمد القيق، وجمال ابو الليل وغيرهم، مارس فيها الأسرى حقهم القانوني والانساني في الاضراب احتجاجاً على ممارسات وسياسات سلطات الاحتلال العقابية وإدارة السجون القمعية.

يعدّ إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام لعام 2017 خطوة من الخطوات النضالية ضد مصادرة الحق في الحرية والكرامة الانسانية. ويعتبر وسيلة هامة في مواجهة التشريعات العنصرية التي يسنها الكنيست وتواطؤ الجهاز القضائي الاسرائيلي المشوّه، ومحاكمه العسكرية وعملها كذراع وأداة من أدوات خدمة الاحتلال.

يقود الاضراب القائد مروان البرغوثي، ويشارك فيه مئات الأسرى من جميع السجون، ومن ضمنهم كريم يونس وضياء الأغا وغيرهم.

مطالب الاضراب المشروعة:

يخوض الأسرى معركة الأمعاء الخاوية لعام 2017 لانتزاع حقوقهم، ونيل مطالبهم المشروعة ومن ضمنها إنهاء سياسة الاعتقال الإداري التعسفي، والتعذيب والتنكيل، والمحاكمات غير العادلة واعتقال الأطفال والاهمال الطبي والعزل الانفرادي والمعاملة المهينة الحاطة بالكرامة، والحرمان من الحقوق الاساسية مثل الزيارات والحق في التعليم، وغيرها من الخروقات التي تثبت تورط إسرائيل يارتكاب جرائم ضد أبناء شعبنا الأسرى والتي تُعتبر جميعها جرائم يحاسب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

حراك رسمي وشعبي مساند لاضراب الأسرى:

يساند هذا الإضراب بشكل مواز حراك سياسي ورسمي مع المجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته الدولية والمدنية والحقوقية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لمواجهة السياسات العنصرية الإسرائيلية، وكذلك سيتم استثمار جميع الآليات والوسائل للضغط على سلطة الاحتلال وإلزامها بالتعامل مع الأسرى بناء على قواعد القانون الدولي والدولي الانساني وخاصة اتفاقيات جنيف لعام 1949، اضافة إلى حراك شعبي داعم لحقوق وضمود الأسرى الأسطوري، وصولاً إلى رفع الحصانة عن منتهكي الشرعية الدولية ومحاسبتهم على جرائمهم، وتحقيق أهداف ونتائج الإضراب وتلبية المطالب العادلة للأسرى، وإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط.

قضية الأسرى في إطار أحياء الذكرى الـ 50-70-100

يتزامن إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام لهذا العام مع مناسبات تاريخية مترعة بالظلم والقمع والاضطهاد الذي مورس على شعبنا منذ عشرات السنين، حيث يحيي شعبنا يوم الأسير الفلسطيني في السابع عشر من نيسان من كل عام، لكن هذا العام يمتاز بخصوصية بالغة وهو يحتفي بالذكرى الـ 100 لوعد بلفور المشؤوم، وما يقارب الـ 70 عاماً على النكبة والطرده القسري لثلاثي سكان فلسطين الأصليين، والذكرى الـ 50 على الاحتلال الاستعماري لفلسطين.

يواجه المجتمع الدولي اليوم ونحن على مشارف إحياء هذه المناسبات اختباراً أخلاقياً واستحقاقاً سياسياً لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الى الأبد، والافراج عن جميع الأسرى، وتوفير حل عادل لقضية الاجئين الفلسطينيين، وتجسيد سيادة دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس.